

ندوة
المعهد



الدستور والثورة البنفسجية

الدستور والثورة البنفسجية



للحوار

اسم الكتاب: الدستور والثورة البنفسجية

الايخراج الفني: القسم الفني للمعهد العراقي للحوار

الناشر: المعهد العراقي للحوار

الطبعة: الطبعة الاولى ٢٠٢١

© جميع الحقوق محفوظة

يحتفظ المعهد بحقوق ملكيته للمواد المنشورة، ويتطلب إعادة نشر أي مادة إلكترونيًا أو ورقياً الحصول على موافقة المعهد مع الإشارة إلى جهة النشر.

الدستور والثورة البنفسجية



المقدمة:

لقد عانى ابناء الشعب العراقي منذ مئات السنين تحت يد الاستعمار العثماني تارة والاستعمار البريطاني تارة اخرى اشد انواع المعاناة نتيجة الحروب والاضطهاد والقمع والتقتيل والتهجير وكذلك منذ تاسيس الدولة العراقية الملكية والجمهوريات المتعددة واخرها جمهورية البعث التي جاءت مع القوميين والمتطرفين العرب في الثامن من شباط عام ١٩٦٣ بقطار صنعت سكته من اجساد وعظام العراقيين الى الحكومة فلم يسلم الشعب العراقي بكافة قومياته من التعسف والظلم والاعدامات والتطهير العرقي المنظم والجرائم الاخرى التي اقترفها البعث ولا زال يرتكبها فلوله واذنابه يوميا حتى بعد سقوط طاغيتهم المجرم وستنفذ حكم الشعب به وبعد

تحرير العراق من نظام البعث الدموي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ قدم الى مبعوث الامم المتحدة الاخضر الابراهيمي قدم لزيارة المرجعية الدينية والاحزاب الوطنية الاخرى لغرض الاستماع الى وجهات نظر العراقيين ولم زار الابراهيمي سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني في النجف دام ظلّه كان رد سماحته عليهم بان تجري الانتخابات في العراق من قبل جميع العراقيين بغض النظر عن مذهبهم وديانتهم وقومياتهم بالطرق السلمية لتشكيل الحكومة العراقية الوطنية الدائمة ومن ثم كتابة الدستور الدائم.

د. ثامر الغضبان : علينا ان نركز على الجوانب الايجابية التي احتواها دستور العراق لاسيما في باب الحقوق

بداية الكلام بغض النظر ما قيل ويقال عن الدستور وما وجه من انتقادات الحمد لله ان لدينا وللعراقيين دستور دائم والدساتير في العالم اجمع من خلال تجاربهم منذ اول دستور هي خاضع للتعديل وان كان التعديل فيه بعض من الصعوبة وعليه علينا ان نركز على الجوانب الايجابية التي احتواها دستور العراق لاسيما في باب الحقوق وهو عندما قرأنا الكثير من الدساتير وقرأت تقييم العديد من رجال قانون في العالم اثنو على هذا الجانب انه بالفعل تناول هذه الامور في حداثة وعصرية وايضا بدرجة عالية من الرقي فيما يخص حقوق الانسان طلب مني ان اتحدث عن الباب الثالث في الدستور في البداية لابد من التمهيد ان اللجنة الدستورية

قد تشكلت من (٥٥) شخصا برئاسة الشيخ د. همام حمودي ونائبين له والـ (٥٥) مثلوا الكتل السياسية التي شكلت مجلس النواب في حينه وكان هناك بعض المقاطعة وكان اتجاه هذه المقاطعة حرص شديد لدى الكتل السياسية على اشراك جميع مكونات الشعب العراقي وبالفعل اجريت لقاءات واتصالات واذكر اني كنت من ضمن الذين حضروا اجتماعا هاما مع ما سمي انذاك بـ العرب السنة واختير (١٥) شخص من الشخصيات المعروفة منهم د. سليم وشاركونا بعد فترة قصيرة اعمالهم عليه كان هناك سبعون شخصا منذ البداية استطاعت اللجنة الدستورية ان تقيم اللجان ايضا بطريقة ديمقراطية تناول رئاسات اللجان ايضا ممثلون عن الكتل السياسية لم تنفرد كتلة اكبر برئاسة اللجان بل تناوبوا ومثل في كل لجنة المكونات السياسية الموجودة .

بالنسبة الى الباب الثالث الذي سمي لجنة مؤسسات الحكومة الاتحادية شخصيا تولت رئاسة اللجنة وكان النائب الدكتور سعد جواد قنديل واعضاء السيد (جواد

المالكي (نوري المالكي ود. نديم الجابري
والسيدة نرجس مجيد امين والسيدة ميس
عبدول والسيد عادل ناصر والسيد حسن
الشمري بديلا عن الدكتور نديم الجابري .

د. سليم الجبوري : لابد من مراجعة الدستور
بنظرة موضوعية لبناء الدولة بعيدا عن النظرة
السياسية

في بداية الامر احب ان اعبر عن سروري
وامتناني للدعوة الكريمة وان اكون حاضر
بين نخبة من السياسيين والمثقفين والمفكرين
والمهتمين بالشأن العراقي وتحديدًا في فقرة
مهمة من فقرات العراق الجديد المتعلقة
بالدستور وما يرتبط به من مراجعات ومن
ملاحظات عديدة الايام التي مضت في
كتابه لم تكن سهلة لا على من كتبه ولا
على من يتبع شأنه واخذًا بالاعتبار
جملة من الملاحظات البعض منها ظاهري
والبعض الاخر تم التطرق له بشأن او باخر
لاشك النقلة النوعية في هذا البلد لم تكن
مستساغة من الجميع البعض كان لديه
تخوف والبعض كان لديه شكوك في امكانية
تجاوز الازمة الموجودة والبعض كان راغب

ويدفع بكل ما يستطيع من جهد وقوة وكل ذلك يحتاج الى تضافر الجهود وكل شيء الى تفهم الجميع .

هناك فرق كبير في طبيعة واجواء من اراد ان يعيد النظر بفقرات الدستور عن تلك الاجواء التي شهدت عملية كتابته عملية الكتابة كانت اجواء مشحونة والبعض اظهر احيانه واطن قلقه تجاه البعض الاخر وكثير من النصوص لم تكن ترضي الجميع انما ترضي الاغلبية التي ترى ان هذا النص قد يكون مفيد والبعض الاخر يرى بأنه يجب ان يكون نص اخر وهكذا سارت الامور

لكن في مراجعة الدستور كان هناك نفس اخر من جانب ينظر الى فقرات الدستور بأنه الميثاق الذي يحكم حياة الناس ولا بد من مراجعة بنظرة موضوعية ليس نظرة تاخذ البعد السياسي بل نظرة تاخذ بناء الدولة وكذلك من الغرابة ان نقول اننا حين بدانا بعملية المراجعة قدمت اوراق من فريق سياسي رفع لواء كمراجعة الدستور كمطلب سياسي ولكنه بعد فترة يرى ان هناك اوراق

قدمت بان الدستور كامل لا يحتاج مراجعة فبدى للجميع فلا بد ان يكون بالصيغة التي تحمي الكل والتي تبني البلد بالصيغة التي تتم فيها مراجعة كل الفقرات بما يحقق مصلحة الجميع دون اعتبار بمصلحة سياسية يمكن ان تكون لفريق على حساب الاخر نتحدث عن اهمية الدستور في دولة مدنية متقدمة متمدنة والامر الثاني عن الاشكاليات التي يمكن ان يثيرها الدستور العراقي او أي دستور فيما يتعلق بالموضوع الاول معلوم كل من لديه نفس تخصصي ان مدى تقد الامم ومدى تطورها انما يقاس بعوامل عدة لعل من ابرزها العوامل بحسب مفاهيم العصر الان هي وجود منظومة تشريعية متكاملة ترعى الانسان وتوفر له الحماية والعدالة الاجتماعية ولن تتحقق هذه المنظومة التشريعية بالمعنى العام ما لم يكن هنالك مرجع اساس يرجع له في كل شاردة و واردة كذلك هو الدستور الذي يقف على الهرم لا يمكن ان يكون القانون منسجم مع مصالح الناس ما لم يكن الدستور يصفى ويصفى عليه صفة الشرعية

فاذا رجعنا الى العراق العراق ليس دولة طارئة او حديثة النشأ العراق كان فيه دساتير وكان يحتوي على منظومة تشريعية .

المسألة التي وقع فيها العراق في المدة السابقة كان هناك بعد شاسع بين المنظومة التشريعية بالمعنى الخاص أي القانون والدستور حيث اننا وجدنا في العهد الملكي هناك قوانين سنت في العهد الملكي وحتى في مرحلة مابعد العهد الملكي هي قوانين تنسجم مع الانسان مثلا القانون المدني .

عيوب الدساتير السابقة

القانون المدني العراقي الان من القوانين الجيدة وان كانت ثمة ملاحظات بسيطة لكن القانون المدني لم يكن منسجما مع روح الدستور السائد ان تلك الدساتير التي جاءت في اعقاب العهد الملكي كلها دساتير انقلابية ذات نفس انقلابي وكانت في الحقيقة تعاني من عيبين :-

العيب الاول : هو ان الدساتير التي سنت في العراق في العهد الماضي لم يكن مقصودها

الفرد او الانسان العراقي لذلك وقعت في عيب .

العيب الثاني : ان هذه الدساتير في الحقيقة كانت تعكس انطباع واضعها لذلك كانت تفسر حسب اهوائهم .

هذان العيبان اذا وجدا في منظومة تشريعية دستورية فبالاكيد سيكتب الفشل لهذا الدستور .

الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ شكل نقلة نوعية في تاريخ العراق الحديث ومن المفارقات العجيبة مذكورة في نهاية الدستور (وتشكيل الحكومة بموجبه) ولم يتم لحد الان تشكيل الحكومة بموجب هذا الدستور لقد اطلعنا واطلع الكثير من الخبراء في الفقه الدستوري كانوا يجيزون ما موجود في الدستور مع وجود بعض الملاحظات وهذا امر طبيعي وكذلك اشادة خبراء الامم المتحدة على هذا الدستور كذلك مزايا وجوانب قوة في هذا الدستور للاسف هنالك محاولة للتجهيل وتجهيل افراد الشعب له ان هذا الدستور مثل نقلة

نوعية في كل منطقة منطقة الشرق الاوسط
فيما يتعلق باليابان المتعلق بالحقوق
والحريات .

باب الحقوق والحريات في الدستور من
افضل ماكتب في شأنه ماعدى بعض
الملاحظات البسيطة والطفيفة واحدة من
هذه المزايا التي تتعلق بالحقوق والحريات
مسألة اسقاط الجنسية.

في ايام كتابة الدستور كتبت مقالة في
واشنطن كان عنوانها (من حمورابي الى
حمودي) النقطة الاهم في الدستور العراقي
نتذكر خلفية هذا الدستور وكيف كتب
هذا الدستور الجميع يعلم كيف كتب هذا
الدستور كان هناك قانون الدولة المؤقتة
الذي كتب في مجلس الحكم والمتقصد
ان لايسمى بالدستور المؤقت حتى لا يكون
الدستور مؤقتا داميا كما حصل في السابق
في اول ارادة عراقية حقيقية لتأصيل دستور
عراقي وذلك دور المرجعية المهم في ان
يتم كتابة دستور عراقي ولا يتم كتابة دستور
عراقي من قبل محتل كما حصل في اليابان

والمانيا لحد الان دستورها كتب من قبل
محتل .

ان ما حصل في العراق هو معجزة سياسية
يتم كتابة الدستور من قبل عراقيين اصليين
بدون تأثير خارجي في ظل احتلال وفي
ظل وجود ١٥٠٠٠٠٠ جندي امريكي هذا
يدلل على وجود ارادة سياسية عراقية
حقيقية وهذه الارادة تعطي الدستور شرعية
كبرى واود التركيز على شرعية الدستور .

شرعية الدستور العراقي تاتي من اصالة الاطراف
العراقية

القضية الثانية : محاسن الدستور وانا من
المتحيزين للدستور ولكن هناك منتقد
للدستور وكانت هناك تعليقات قوية اثناء
كتابة الدستور ولكن كان تقبلها المهم ليس
ان الدستور متكامل اولا لابد ان تكون فيه
عيوب ومن يراجع الدستور بعد عشر
سنوات سوف يجد عيوب اخرى .

المسألة الاساسية شرعية الدستور العراقي
تاتي من اصالة الاطراف العراقية القول في

هذا الدستور اثناء كتابة الدستور وعندما اعلن الساعة الواحدة بعد منتصف الليل كانت كل الاطراف استنفذت من ارادته ومدة الفترة (١١) يوم في جلسة طارئة للمجلس الوطني للجمعية الوطنية لاستنفاد كل الاهداف ووضعت فقرة بان يعطي ستة اشهر للتعديل على الدستور.

ارجو بالضمان الاولى بان الدستور يضمن نفسه بنفسه وان يعملون نصوص ضامنة .

الضمان الثاني: هيئات لحماية وضمان الدستور تراقب القوانين نحن اكتسبنا دستور ممتاز ليس له مثل في المنطقة ولكن من يحمي الدستور ومن يضمن الدستور .

الضمان الثالث: الاعلان ضعيف تجاه الدستور هناك مشكلة كبيرة انه لا يوجد على الاقل نصف ساعة في الاسبوع على شاشة التلفاز تثقيف على الدستور وقراءة محتواه بحيث لا يوجد لدينا وعي قانوني .

النائب يونادم كنا: اجرينا معالجات كبيرة على الدستور لكنها تصطدم بالخوف وعدم الثقة

تم اجراء المعالجات على الدستور بشكل كبير حيث عولجت اكثر من (٥٠) مادة ولكن المشكلة والعقدة الرئيسية هي الخوف وعدم الثقة من شخص لآخر وخوف الاقاليم من دكتاتورية المركز وهذه الاقاليم تعوم على حقول نفطية وليس لديها قطرة ما تشرب هي ليست من منبع سياسياو حزبي انما لها تاريخ في محافظة كركوكاو أي محافظة اخرى هذا من جانب، الجانب الاخر يقوم على وحدة البلد والمصلحة العامة ومصلحة الشعب وعكس النظرة السابقة التي كانت تقول المزيد من المركزية اليوم الحكم فيدرالي يعمل على اساس التعددية والحريات وحقوق الانسان.

المشكلة التي يجب حلها هو ان تأتي الى

كلمة سواء انتهى نظام صدام الدكتاتوري
لنبدأ صفحة جديدة يجب عدم الخوف من
الآخر وعدم اكل حق الآخر سواء بالثروات
او بالسلطة فهذه مشكلة رئيسية لا بد من
مواجهتها مع النصوص والصيغات ولكن
نعم دستورنا من ارقى الدساتير لكن بحاجة
الى بعض المعالجات.

المصالحة الحقيقية هي الاساس الحقيقي
للدستور القادم الذي يؤدي الى استقرار
البلد وازدهاره.

الشيخ د. همام حمودي : الدستور اكثر شيء
مشترك بين العراقيين

ليس لدي كلمة سوى ان اشكر الاخوة
جميعا وخاصة الاخوة الذين كانوا مهتمين
بهذا الموضوع في الحملة الوطنية لاحترام
الدستور مجموعة منظمات مجتمع مدني
مبادرة جميلة منها كانت للقيام بحملة
وطنية لاحترام الدستور وكذلك الاخوة
في اتحاد البرلمانين العراقيين هذا الصدى
او استمرار الى ذلك الموضوع هل نحن
بحاجة ان الدستور وفي وقتها قلنا هل
المهم ان نحترم ام المهم نلتزم والاحترام قد
يكون مع اختلاف معك انا احترمك لكن
المطلوب الان احترام ام التزام.

الدستور في وقت كتابته وكما رأو الاخوان
كنا في ازمة داخلية ومع وجود المحتل مع
وجود ارادة الكثيرين تكتب الدستور على

الطريقة الذي كتب فيها الدستور الياباني والماليزي والالمانى وكثير دساتير لتجزم وبدون ان يصوت اننا زرنا ماليزيا وجلسنا مع نواب وجلسنا مع المحكمة الاتحادية كان قولهم ان دستورهم جلبناه من بريطانيا جاهز انتقد احد النواب الماليزي كيف انتم محتلين وكيف تقبلون بالمحتل كان قولي له ان دستورنا كان قد كتب بأيدينا اما دستوركم لم تعرفو من الكاتب طريقتنا للخروج من الاحتلال كانت من خلال هذا المنهج نقطة مهمة جدا كيف نخرج من الاحتلال الامريكان والامم المتحدة كانت نظرية معينة موجودة فوكس وغيرهم.

سماحة السيد السيستاني والقادة الوطنيين قرروا الذهاب بشجاعة الى مسألة الجمعية الوطنية المنتخبة وان الدستور يكتب من قبل ابناء البلد ويصوتون عليه هي اعلى درجات الاتفاق والعقد الاجتماعى ،اناس نختارهم من قبلنا وبعدها يكون الخيار لن بالموافقة عليهم من عدمها.وجعلنا الموافقة على الدستور باعلى درجات الموافقة ثلثين الى ثلاث محافظات اذا قالت لا يعنى الاقلية

اذا قالت لا ينتهي هذا الدستور ولا اتصور انه يوجد دستور في هذا العالم الاقلية تقول لا ينتهي هذا الدستور في زيارتنا الى المانيا قالت المسؤولة اذا كان الدستور رجل الى ٥٠٪ قبول و ٥٠٪ رفض يتدخل رئيس اللجنة ويقول انا اصوت ويحل المشكلة ولا يوجد نقد الى أي دستور كان (الماني او ماليزي او باقي الوطن العربي) اذا ذكر الدستور العراقي يجب وطنيا وشرعا يجب ان نقول هذا الدستور ناقص و... و... الخ ، لماذا كتاب الله محكم ومتشابه لماذا يكون الدستور العراقي فقط متشابه لا محكم ولا غيرها .

لذلك هذه نقطة مهمة لانه اصبح موضوع الدستور ينقد لقضية سياسية بدون معرفة ما يوجد داخل الدستور من الخارج .

الدستور به خلافات كثيرة الدستور ضعيف وهكذا عندما تقول له أي هذه الخلافات والضعف لا يدي ويقول قالو لي نحن انتظرنا ممن لهم ملاحظات الالية لنا ليست هي الملاحظات الرئيسية الجوهرية البعض

صياغة والاخرى اضافة وبعضها ليس بيدنا
حسمها بمعنى وجهة نظر سائدة في البلد لا
يمكن تغييرها.

الدستور هو اكثر شيء مشترك فيما بيننا،
بعدهما قررنا ان نعيش سوية تجمعنا الاصاله
بكل طوائفها وقومياتها وعقائدها يجمعنا
وطن واحد له دستور يجب ان يكون العيش
لا على اساس الاكثريه بل المطلوب به نوع
من الاغلبية المطلوبة والعيش بكرامة

ننبت مبدأ العبد والسيد

نبت مبدأ الكرامة والعدالة

يجب حل مشكلة العراق

لا توجد مواطنة في هذا البلد

يجب تشكيل حكومة تشمل كل اطياف
الشعب العراقي وتسمى حكومة الشراكة
الوطنية

الاكراد كان كل شيء محفوظ مثبت لديهم
ويريدون حكم فيدرالي كان قولنا الفيدرالية
للجميع

الاخوة الاخرين أرادو أن يكون الحكم مركزي لانه حسب قولهم تاريخ العراق الحكم بيد رئيس الوزراء وبعد العمل في اعداد الدستور نفس الاخوة اصبح لديهم راي اخر ارادو نظام مختلط او رئاسي بل ارادو نظام لا مركزي لكي ياخذ حريته

هذا هو بداية الحل يراد حوار ونقاش ودخول في تجارب حتى نصل الى احترام الدستور ونتحاور ونركز على شيء مشترك اذا لم يكن شيء مشترك لا تبقى سوى شعارات فقط نريد عراق يطمئن له الجميع.

اخلاقنا تعلمناها من امير المؤمنين يقف امام اليهودي هذه اخلاقنا.

المطلوب:

نحن نغير لا الدستور يغيرنا

يجب ان نحترم

يجب ان نلتزم

يجب ان نعيش سوية على مبدأ الكرامة والعدل والمساواة

المعهد العراقي للحوار

مؤسسة فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام ٢٠٠٣، لتقوم بمهمة صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال الرصد المكثف للأحداث وتطوراتها وعرضها على المختصين ومناقشتها من خلال ندوات وورش عمل وطاولات بحث مستمرة، للخروج بحلول متوقعة لما يعترض العملية الديمقراطية الناشئة من عقبات واعاقات.

يتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من كل مفاصل الدولة؛ عبر المشرف العام الشيخ د. همام حمودي الذي يعد من صانعي القرار في البلاد، وعبر اعضاءه الذي لهم اتصال مباشر بقيادة البلاد جميعا وبمختلف توجهاتهم الفكرية والايديولوجية والسياسية.

مجلة حوار الفكر الفصلية

يصدر المعهد العراقي للحوار مجلة (حوار الفكر) الفصلية الفكرية كل ثلاثة اشهر وقد وصل لغاية شهر حزيران ٢٠٢١ الى ٢٧ عدداً، يحتوي كل عدد على ملف لاهم ما يشغلذوي الشأن والمختصين من امور تقع في طريق او تعترض بناء الدولة العراقية الحديثة، ومنها:

- الارهاب في العراق.
- أزمة المياه في العراق.
- معوقات التحول الديمقراطي في العراق.
- اعادة بناء الدولة.. صياغات الحل.
- المرأة في ظل الدستور العراقي الجديد.
- مدخل لتحسين مستوى جودة عمليات نشر التقنيات الزراعية.
- الانتخابات النزيهة ودور الاعلام فيها.
- الانتخابات البرلمانية العراقية.
- احداث الموصل.. تداعيات الازمة واثارها.
- الحشد الشعبي.. مقاربات تاريخية وسياسية.

- البرنامج الحكومي بين النظرية والتطبيق الاداري.
- الحرب على داعش.. العالم يستنفر ضد الارهاب.
- الاقتصاد العراقي.. بين الريعية والتنوع.
- خيارات ما بعد الانتصار.
- التعليم ما بعد الانتصار.. صناعة انسان وبناء دولة.
- دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية الداخلية العراقية.

الموسم الثقافي السنوي

يقيم المعهد العراقي للحوار موسماً ثقافياً سنوياً في شهر رمضان، يستمر لعدة ايام، يحاضر فيه جملة من المختصين في الموضوعات الحية المتعلقة بالشأن العراقي والاقليمي والدولي.

كان من ابرز موضوعاته:

- رمضان الانتصار.. فرصة للحوار والتنمية
- رؤى في الشأن العراقي

- معاً لبناء العراق، الانسان والمؤسسات.
- شيعة العراق.. الى أين؟

ابرز نشاطات المعهد:

اقام المعهد ندوات وحلقات نقاشية تجاوزت الـ ٨٠ برنامجاً الى حين صدور هذا الملخص التعريفي كان من ابرزها:

- ندوة دور الدبلوماسية في عملية التنمية الكورية الجنوبية (السفير الكوري الجنوبي في بغداد هيان ميونغ كيم).

- التطورات السياسية وعلاقة الحكومة الاتحادية بالاقليم (نائب رئيس الوزراء العراقي السابق، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني د. برهم صالح).

- برنامج حوار الشباب.

- التجربة البرازيلية .. اسباب الصعود (السفير البرازيلي في بغداد انور النحاس).

- الدفع بالآجل (رئيس اللجنة المالية النيابية د. احمد الجلبي).

- ازمة الحضارة الاسلامية (وزير المالية السابق د. علي عبد الامير علاوي).
- وزارة التعليم العالي بين الواقع والطموح (وزير التعليم العالي الاستاذ علي الاديب).
- حلقة نقاشية (رئيس مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في طهران د. حسين اكبري).
- الهند .. تعددية مفرطة وعملاقة اقتصادية (السفير الهندي في بغداد سوريش كية).
- السياسة المالية والاقتصادية للموازنة الاتحادية (د. حيدر العبادي رئيس الوزراء).
- ندوة (الامن في العراق التحديات والمعالجات).
- ورشة عمل مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين - الاليات والمعوقات.
- حوار حول التجربة الصينية مع سفير العراق في الصين الدكتور عبد الكريم هاشم.
- العراق والخيارات الدولية لمواجهة الارهاب في مجلس النواب.

- حوار حول التجربة الصربية مع سفير صربيا في بغداد راديساف بيتروفيتش.
- حوار الترددي المالي وانعكاساته على اداء الحكومة.
- حوار حول منطقة الشرق الاوسط بعد الاتفاق النووي ونهاية داعش مع الدكتور كريم باكزاد رئيس مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس.
- ندوة (الامن في العراق التحديات والمعالجات).
- جلسة حوارية لمناقشة المصادر المالية البديلة لدعم الحشد الشعبي.
- ندوة محددات السياسة الخارجية... التعامل مع ازمة قطر نموذجا مع السيد نزار الخير الله وكيل وزارة الخارجية.
- ندوة اعلام التوحش واليات المواجهة ٠٠ كيف نحاصر الارهاب اعلامياً.
- ندوة الشباب وتحديث الخطاب الموجه اليهم.
- ندوة دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية العراقية بالتعاون مع لجنة العلاقات الخارجية النيابية.

حوار بغداد

يعد حوار بغداد علامة فارقة في عمل المعهد العراقي للحوار وهو تجمع حوارى سنوي يُعقد في العاصمة العراقية بغداد، ويستضيف عشرات المسؤولين السياسيين والامينين ورجال الاعمال والاكاديميين من العراق والمنطقة والعالم لتبادل وجهات النظر ازاء التحديات المختلفة التي نواجهها معاً.

وتركزت نقاشات المؤتمر الاول الذي عقد في ١٤-١٥ كانون الثاني ٢٠١٧ حول خيارات ما بعد الانتصار على داعش في العراق، وتأثير ذلك سياسياً واقتصادياً وامنياً وثقافياً وعلى مستوى العلاقات الخارجية بين بلدان المنطقة التي تشهد موجات عنف مشابهة.

يعتبر حوار بغداد مساحة حوار حرة بدون شروط وقيود يلتقي فيها نخبة من المفكرين وصناع الرأي والقرار لوضع الحلول المناسبة لاهم ما يواجه بلداننا من تحديات مختلفة.

اصدارات المعهد:

-العراق في الوثائق السرية لوزارة الخارجية

الامريكية ١٩٥٥-١٩٥٧ .

- الدستور العراقي الدائم ٠٠ ماله وما عليه.

- نحو نظرة قرآنية لقضايا السياسة والمجتمع.
(١٤ كراساً)

- ماذا يحتاج العراق في ضوء تجربة ثمان سنوات.

- إعادة بناء الدولة.. صياغات الحل
(جزءان).

- معوقات التحول الديمقراطي في العراق.

- الرؤى المستقبلية لتحقيق الامن المائي
العربي.

- افكار ورؤى في قضايا عراقية - محاضرات
المرحوم د. احمد الجليبي.

- الثقافة السياسية.. منطلق المفهوم وازمة
التأسيس.

